

# التعهدات في مقابل الالتزامات

توبي لانزر

في أبريل ٢٠٠٥، اجتمع في أوصلو حوالي ٤٠٠ من ممثلي أكثر من ٦٠ دولة ومنظمة لعقد مؤتمر للجهات المانحة بشأن السودان. والآن، هل تحققت التوقعات بعد مرور ستة شهور؟

وجه الخصوص. وقد تم توفير حوالي ١٠٢ مليون دولار فقط من أصل ٥٠٠ مليون دولار مقدمة من الصندوق الائتماني متعدد الأطراف للمانحين في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، محدثة بذلك عجزاً يقدر بحوالي ٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. والآن، وقد مرت ستة شهور بعد مؤتمر أوصلو، أن الوقت للجهات المانحة أن تحول ما تعهدت به إلى التزامات. وتعد عملية التمويل هي عملية رئيسة لدعم عملية إعادة الأعمار وتحقيق السلام في السودان.

ولقد أتاح مؤتمر أوصلو عقد منتدى مهم للفريق الوطني الانتقالي المشترك لإيضاح معالم خطته وللمجتمع الدولي للتعبير عن دعمه. ويبدو أن التعهدات في طريقها إلى أن تصبح التزام حقيقي رغم أنها تتم بخطى بطيئة. ويمكن القول بأن المؤتمر قد حقق أهدافه بالفعل عندما يتم تنفيذ جميع التعهدات سواء كانت سياسية أو مالية.

توبي لانزر (أستاذ زائر سابق في مركز الدراسات المعنى بشؤون اللاجئين) هو رئيس إدارة الإجراءات الموحدة لدعاوي الاستئناف بمكتب الأمم المتحدة المعنى بتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، بجنيف. ويعبر هذا المقال عن رؤية شخصية للكاتب. ويمكن الاتصال بالكاتب عن طريق البريد الإلكتروني: [lanzer@un.org](mailto:lanzer@un.org)

[www.reliefweb.int/fts](http://www.reliefweb.int/fts) ١

[www.oecd.org/dac/stats](http://www.oecd.org/dac/stats) ٢

## الإحباط في جوبا

يتزايد الإحباط في جوبا بسبب التأخر في استلام الأموال الموعودة، وقد انتقد سالفى كير، رئيس جنوب السودان، الأطراف المتبرعة لتأخرها في تسليم المبالغ الموعودة لأغراض إعادة البناء، وصرح أنه: «لم نتلقى بعد أيًا من الوعود التي تم التعهد بها في أوصلو، وما يزال الحديث جارياً عن مبلغ ٤ بليون دولار أمريكي والذي لم يتم تسلمه بعد. ونتطلع إلى إيفاء تلك الدول التي وعدت بالالتزام بهذه المبالغ بها». ومن جانبهم أشار المتبرعون إلى أنهم قادرون على تحويل الأموال وفقاً لجدول المواعيد المتفق عليها في اتفاقية السلام الشاملة. كما ساهم التأخير في تأسيس حكومة السودان حتى ٢٣ أكتوبر في بدء وصول الأموال المنشودة.

مليون دولار من هذا المبلغ عن طريق الصندوق الائتماني متعدد الأطراف للمانحين الذي تم إنشائه حديثاً، ويتولى إدارته البنك الدولي. وقد أدى هذا إلى حدوث عجز يقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دولار على المدى البعيد. وتعهدت بعض الجهات المانحة بتوفير حوالي ١,١ بليون دولار لتمويل البرامج الإنسانية وبرامج الإسراع في إعادة الحياة إلى طبيعتها، بيد أنه تم تخصيص ٣٠٦ مليون دولار فقط من هذا المبلغ لخطة العمل على وجه التحديد، مما أدى إلى حدوث نقص شديد في تمويل خطة العمل. فما الذي حدث منذ ذلك الوقت؟

ولا يزال العديد من مسؤولي الأمم المتحدة يعملون في مناطق متفرقة من العالم مع الجهات المانحة لضمان تنفيذ تلك التعهدات. وتتم مراقبة تنفيذ التعهدات بشأن تقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع من قبل جهاز الرقابة المالية بمكتب الأمم المتحدة المعنى بتنسيق الشؤون الإنسانية، ومقره الرئيس في جنيف. وفي حالة السودان، ثمة دور تكميلي تقوم به قاعدة بيانات تتولى إدارتها الأمم المتحدة في الخرطوم. ويكشف كل من جهاز الرقابة وقاعدة البيانات عن نفس النتيجة المثيرة؛ وهي أنه قد تم، بشكل جوهري، تنفيذ التعهدات بتقديم مساعدات إنسانية والإسراع في إعادة الحياة إلى طبيعتها. وبهذا المعنى، تم تنفيذ التعهدات التي تم إعطاؤها في مؤتمر أوصلو. ورغم أنه تم توفير الاحتياجات الماسة للشعب في أجزاء كثيرة من السودان، سيتطلب على الأمم المتحدة زيادة متطلبات خطة العمل من ١,٥ بليون دولار إلى ١,٩ بليون دولار، وبذلك يكون ما قد تمويله من خطة العمل ٥٠٪ لا أكثر. وينبغي الآن توافر مبالغ إضافية من النقود لتقديم الدعم للشعب السوداني، ولا سيما في الجنوب حيث يعتمد عشرات الآلاف من العائدين إلى وطنهم على برامج الإغاثة وإعادة الحياة إلى طبيعتها لمساعدتهم على استعادة حياتهم من جديد.

وتعتبر مراقبة تنفيذ هذه التعهدات الخاصة بالمساعدات التنموية هو مجال عمل لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفعل مثل هذا العمل يستغرق الكثير من الوقت نظراً لطبيعة البرامج التي تستغرق فترة زمنية أطول. ويكون حينئذٍ التأكيد على أن جميع التعهدات التي أعطيت في مؤتمر أوصلو قد تم تنفيذها هو أمر سابق لأوانه، بيد أنه من الواضح، على الأقل، أن تنفيذ الإلتزامات يتم بخطى بطيئة في منطقة واحدة على

كان الهدف الرئيسي للمؤتمر الذي استضافته الحكومة النرويجية هو حث الجهات المانحة على تقديم الدعم للسودان حتى نهاية عام ٢٠٠٧. وتم طلب تقديم نوعين من الدعم، الأول، ٢,٦ بليون دولار كمساهمة من المجتمع الدولي لدعم المرحلة الأولى من الخطة التنموية للفريق الوطني الانتقالي المشترك (وهذا المبلغ تم تخصيصه لتغطية تكاليف البرامج التي تم تحديدها في أثناء زيارة "البعثة المشتركة لتقييم احتياجات السودان لمرحلة ما بعد السلام"، بحيث تتولى السودان توفير مبلغ ٥,٣ بليون دولار من المبلغ المطلوب وهو ٧,٩ بليون دولار). وكان الطلب الثاني هو توفير ١,٥ بليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية وإعادة الحياة إلى طبيعتها وفقاً لما تحدده خطة العمل التي وضعتها الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، والتي تحدد مبادرات الإغاثة والإسراع في إعادة الحياة الطبيعية والتنمية. ولم يتضمن المبلغ الإجمالي وهو ٤,١ بليون دولار المتطلبات المالية اللازمة لما بعد عام ٢٠٠٥ للقيام بالأعمال الإنسانية أو عمليات نزع السلاح أو تسريح المسلحين أو إعادة الاندماج أو الإعفاء من الديون أو احتياجات بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور.

وفي أثناء المؤتمر تعهدت الوفود بشكل ملموس بتوفير حوالي ٤,٥ بليون دولار لدعم السودان (مع أن جزءاً من هذا المبلغ كان مخصصاً للاتحاد الإفريقي). وبينما أعلنت الجهات المانحة مسؤوليتها عن توفير الدعم المالي للسودان، أكدت في توقعاتها على أن تنفذ الأطراف المعنية، بحسن نية وفي الوقت المحدد، "اتفاقية السلام الشاملة" التي وقعت قبل ثلاثة أشهر من عقد المؤتمر. بل إن بعض الوفود ذهبت إلى مدى أبعد من ذلك وطالبت بإجراء تحسينات ملحوظة في دارفور، وباحترام حقوق الإنسان في أنحاء البلاد قبل الالتزام التام بالتعهدات. ومع ذلك، اتخذت الجهات المانحة بصفة عامة موقفاً إيجابياً وبدا الأمر كما لو أن الهدف من توفير ٤,١ بليون دولار قد تحقق.

وكان توفير مبلغ ٤,٥ بليون دولار، والتي تعهدت بتوفيره أعداد كبيرة من الوفود لأغراض مختلفة على مدار ثلاثة أعوام، بمثابة تحدي لهم. وفي نهاية المؤتمر، أوضح السيدة هيلدا جونسون، وزيرة التنمية النرويجية، أنه تم تخصيص حوالي ٢ بليون دولار لإعادة الحياة إلى طبيعتها على المدى البعيد في السودان، وأردفت قائلة أنه تم تقديم مبلغ ٥٠٠